

## أثر لجان المراجعة وجودة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي

**The Impact of Audit Committees and Audit Quality on  
Timeliness of issuing annual Financial Report**

Dr-metwalyElsayed@su.edu.sa

جامعة شقراء/ كلية إدارة الأعمال

د. متولي السيد متولي عيطة

المملكة العربية السعودية

**المستخلص:**

استهدفت الدراسة الحصول على دليل عملي من بيئة الأعمال المصرية لأثر لجان المراجعة وجودة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي. منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكون من (٣٠) شركة مسجلة بالبورصة المصرية (EGX100) للفترة (٢٠١٦-٢٠١٩م)، بإجمالي مشاهدات (١٢٠). وذلك باستخدام تحليل الانحدار لاختبار فروض الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة معنوية لفعالية لجان المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي. كما تبين وجود أثر سلبي لجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي. في حين يوجد أثر سلبي ذي دلالة معنوية لفعالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وذلك في شركات المساهمة المصرية. واستناداً إلى ذلك توصي الدراسة بضرورة توجيه اهتمام وتنمية وعي إدارات شركات المساهمة المصرية على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة، التي تضمن تفادي أو الحد من تأخر إصدار التقرير المالي، وذلك لتحقيق العدالة والشفافية وحماية المستثمر من المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة عدم نشر التقارير المالية في الوقت المحدد.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، لجان المراجعة، جودة المراجعة، توقيت إصدار التقرير المالي، المؤشر المصري

EGX100

**Abstract:**

The aim of this study is to get practical evidence from the Egyptian business environment The Impact of Audit Committees Effectiveness and External Audit Quality on Timeliness of annual Financial Report. Design and methodology: The study based on the content analysis technique to examine the annual reports of a sample of (30) companies listed on the Egyptian Stock Exchange (EGX100) during the period (2016-2019) with a total of (120) respondents. To test the research hypotheses, the results of the study indicate that there is a negative significant impact of audit committees on timeliness of annual financial report. Moreover, while there is a negative impact on the quality of the external audit on the timing of issuing the annual financial report. There is a negative significant impact of audit committees and external audit quality on timeliness of annual financial report. Based on the previous results, the study recommends the necessity of directing attention and developing the awareness of the Managements of Egyptian joint stock companies to take all appropriate procedures, which guaranty avoidance, or limiting the delay in issuing the financial report. By doing these we can achieve fairness and transparency and protect the investor from the risks that he might be exposed to as a result of not publishing the financial reports on time. Practical evidence: The results of the study may be of interest to investors and companies when they determine the factors affecting the timing of issuance of financial reports for business establishments in the Egyptian environment. The results may also provide information that may be useful to the auditing authorities and the financial auditing authority on the motives of business establishments for delaying the issuance of annual financial reports.

**Keywords:** Corporate Governance, Audit Committees, Audit Quality, Timeliness of issuing annual Financial Report, EGX 100 index.

١ - **طبيعة المشكلة ودوافع الدراسة** : تُعد التقارير المالية وسيلة لتحقيق وظيفة الاتصال التي تُمثل الوظيفة الثانية بعد وظيفة القياس في علم المحاسبة، فمن خلال التقارير المالية يُمكن تلبية إحتياجات أصحاب المصالح الحاليين والمرتبطين من المعلومات المحاسبية التي تصور أثر الأحداث الاقتصادية على أنشطة الشركات خلال الفترة، إلى جانب دورها في توفير معلومات يُمكن الإعتماد عليها في بناء توقعات عن الشركات وقدرتها على الاستمرار والنمو في المستقبل من عدمه (مطوع، ٢٠١٩؛ Viet et al., 2018). كما يُعد توقيت إتاحة المعلومات المحاسبية أحد أهم الأبعاد الحاكمة لجودة التقارير المالية، فعلى الصعيد الأكاديمي تُشير دراسة (Khoufi&Khoufi, 2018) إلى أهمية إتاحة التقارير المالية المعتمدة للمستخدمين قبل نقطة زمنية محددة، تفقد فيها تلك التقارير ما تتضمنه من معلومات قدرتها على التأثير في عملية صنع القرار، وعلى الصعيد التطبيقي فقد وصف كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية والأمريكية (IASB2010; FASB1980) توقيت إتاحة المعلومات المحاسبية لأصحاب المصالح بمصطلح **العنصر الحاسم** في تحديد مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لعملية صنع القرار. حيث تتمثل فترة إصدار التقرير المالي ما بين تاريخ إنتهاء السنة المالية وإتاحة التقرير المالي لأصحاب المصالح، وقد قسمت دراستاً (مطوع، ٢٠١٩؛ اللبابيدي، ٢٠١٩) هذه الفترة إلى فترتين **أولهما**: الفترة ما بين إنتهاء السنة المالية واعتماد المراجع الخارجي للتقرير المالي للشركة ويكون مسؤول عنها والمتحكم فيها المراجع الخارجي. **وثانيهما**: الفترة ما بين تاريخ اعتماد المراجع الخارجي للتقرير المالي وتاريخ إتاحة التقرير المالي للمستخدمين، وهذه الفترة تتحكم فيها إدارة الشركة. **وتأكيداً لأهمية إصدار التقرير المالي** في التوقيت المناسب فقد سارعت العديد من الجهات الرقابية بصياغة التشريعات والضوابط لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة، من خلال ما سُمي **بحوكمة الشركات** ومن أهم مرتكزاتها لجنة المراجعة، إذ تُعد لجنة المراجعة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والمراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة. حيث تمتاز بكون أعضائها من الأعضاء غير التنفيذيين والمتمتعين بخبرة كافية في المجال المالي والمحاسبي، إضافة إلى توافر مهام وصلاحيات تضمن القيام بعملها بكل كفاءة، بما قد يؤدي إلى جودة التقارير المالية وتوافرها في التوقيت المناسب. **وتأكيداً لما سبق**، فقد اهتمت الجهات التنظيمية لأسواق المال في العديد من البلدان بتحديد الفترة الزمنية لنشر التقرير المالي، ففي **الولايات المتحدة الأمريكية** أكدت المادة رقم (٤٠٤) من قانون (Sarbanes Oxley 2002) على أهمية إنجاز المراجع لمهمة اعتماد التقرير المالي في أسرع وقت للحفاظ على جودة المعلومات المحاسبية، بينما تضمنت المادة (٤٠٩) من ذات القانون تفويض لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC) بتحديد الحد الأقصى لفترة إصدار التقرير المالي المعتمد، **وجديرًا بالذكر**، فإن اللجنة طالبت الشركات بتخفيض هذه المدة من (٩٠ يوماً) إلى (٧٥ يوماً) كمرحلة أولى ثم التخفيض إلى (٦٠ يوماً) كمرحلة ثانية خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥م، إلا أنه في أغسطس عام ٢٠٠٤م تم تأجيل تطبيق المرحلة الثانية نتيجة صعوبات واجهت الشركات في الإلتزام بالمدة المقررة في تلك المرحلة. وفي **المملكة العربية السعودية** صدر قرار هيئة سوق المال بتعديل مهلة إصدار التقرير المالي المعتمد من (٧٥ يوماً) إلى (٩٠ يوماً)، وفي **الأردن** نص قانون الشركات الأردني رقم ٣٤ لعام ٢٠١٧م في المادة (١٤٠) بأنه يترتب على مجلس إدارة شركة المساهمة العامة أن يُعد التقرير المالي خلال مدة لا تزيد على (ثلاثة أشهر) من إنتهاء السنة المالية للشركات، لعرضها على الهيئة العامة لسوق المال. أما في **جمهورية مصر العربية** فقد تضمن كل من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ وكذلك اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إلزام مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بتقديم قوائمها المالية السنوية المعتمدة من المراجع الخارجي خلال (٩٠ يوماً) من إنتهاء السنة المالية. **وعلى الرغم من أهمية إتاحة المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب** فقد سلطت القليل من الدراسات الأجنبية الضوء على أهمية توقيت إصدار التقرير المالي، باعتبارها جانباً حيوياً من جوانب جودة التقرير المالي. إذ يوفر التوقيت المناسب منصة لتحقيق نزاهة وكفاءة أسواق المال لضمان العدالة والكفاءة والشفافية ولحماية المستثمرين والحد من المخاطر. إلا أن الاهتمام بتلك القضية على مستوى الدراسات العربية كان نادراً وحديثاً نسبياً، فعلى الرغم من الاهتمام بقواعد حوكمة الشركات في مصر - إلا إنه على حد علم الباحث - لم تتعرض الدراسات المحاسبية لأثر كلٍّ من فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي.

واستناداً إلى ما تقدم، تناول الدراسة التساؤلات الفرعية التالية: هل تؤثر فعالية لجان المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي؟ هل تؤثر جودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي؟ ما هو الأثر التفاعلي لكل من فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي؟

١-١ هدف الدراسة : يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية وأثر ذلك على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي. وينبثق عنه الأهداف الفرعية التالية: اختبار أثر فعالية لجان المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي، واختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي. تحليل الأثر التفاعلي لكل من فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي، وذلك من خلال الحصول على دليل من الواقع العملي من خلال إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٢-١ أهمية الدراسة: تتمثل في تزايد الحاجة إلى المساهمة العلمية لتوفير مرجعاً مهماً للمهتمين بآليات الحوكمة وبمهنة المراجعة الخارجية وتطورها، خاصة الجهات الرسمية والجمعيات المهنية. من خلال تقديم الدراسة دليلاً تطبيقياً حول أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي، بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من خلال إتاحتها في التوقيت المناسب.

٣-١ منهج الدراسة : يتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي الاختباري بإتباع المنهج الاستقرائي، حيث تم مسح المصادر العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، اعتماداً على البحث المكتبي سواء الإصدارات المهنية أو الدراسات الأكاديمية المرتبطة بموضوع الدراسة. فضلاً عن إتباع المنهج الاستنباطي، وذلك لتحليل العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية وأثر ذلك على توقيت إصدار التقرير المالي، ثم قام الباحث بدراسة تطبيقية مستخدماً أسلوب تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة من (٣٠) من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية (EGX100) وذلك خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، بغرض تطوير نماذج لقياس هذه العلاقات واختبار فروض البحث.

٤-١ حدود الدراسة : يقتصر البحث الحالي على اختبار العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي. حيث يركز البحث على بعض خصائص فعالية لجان المراجعة المؤثرة على توقيت إصدار التقرير المالي المتمثلة في كل من (استقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها، وحجم اللجنة، دورية اجتماعات اللجنة)، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أي خصائص أخرى للجان المراجعة بخلاف ذلك. ويركز البحث على قياس جودة المراجعة الخارجية من خلال (حجم منشأة المراجعة، وطول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة) وبالتالي، يخرج عن نطاق البحث أي مقاييس أخرى لجودة المراجعة. ويركز البحث أيضاً على حجم الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة، وعمر الشركة كمتغيرات رقابية. كما تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية في المؤشر (EGX100)، خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، ومن ثم يخرج عن نطاق الدراسة المؤسسات المالية، وكذلك الشركات غير المدرجة في هذا المؤشر، وأخيراً، فإن قابلية نتائج الدراسة للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المستخدمة في اختبار العلاقة محل الدراسة.

٢- لجان المراجعة- المفهوم والمهام : حظيت لجنة المراجعة Audit Committee باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والانهيارات المالية التي حدثت في كبرى الشركات العالمية، إذ يرى البعض أن حوكمة الشركات الجيدة هي التي ترتبط بلجنة مراجعة فعالة (Salehi, 2018; Zraiq & Fadizid, 2018; Abdullah et al., 2019). كما يرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في المساعدة على التأكد من أن إعداد التقارير المالية تم وفقاً للمعايير المحاسبية المتبعة، وتقييمها لوظيفة المراجعة والرقابة الداخلية، بالإضافة إلى دعمها لوظيفة المراجعة الخارجية وتعزيز استقلالها، وأيضاً أهميتها لوظيفة المراجعة في التأكد على الالتزام بمبادئ الحوكمة، والمشاركة في إدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات، وهو الأمر الذي أدى إلى

الإزام البورصات المالية الشركات التي تسجل أسهمها بضرورة وجود لجنة للمراجعة بها) (Orjinta&Evelyn,2018; Buallay,2018).

٢-١ خصائص فعالية لجان المراجعة : اتفقت المنظمات والهيئات العلمية والمهنية وأسواق المال على ضرورة تحديد القواعد المنظمة لتكوين لجان المراجعة، والمقومات الواجب توافرها بالشكل الذي يؤدي إلى تعزيز فعاليتها، وذلك لكي تُسهم بشكل إيجابي في تفعيل الدور الإشرافي والرقابي في الشركات. ويمكن بلورة هذه المقومات والخصائص على النحو التالي (Oroud,2019;Christensen et al.,2018):

- **استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:** تُعد الاستقلالية من أهم الشروط الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة، إذ تُعد أهم ركيزة لنجاح لجنة المراجعة في أداء أدوارها بفعالية، حيث بإمكانها أن تكون أداة فعالة نظرًا لطبيعة تشكيلها من أعضاء غير تنفيذيين. وتُعد اللجنة هي خط الحماية الأول لمنع وقوع مخالفات، والافراد بالسلطة من قبل الإدارة التنفيذية (Oroud,2019). وقد أشار **الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)** إلى أن يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة بحيث تتمتع بالاستقلالية في أداء عملها، ويتم تشكيلها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
- **الخبرة المالية والمعرفة المحاسبية:** بعد توافر الاستقلالية لأعضاء لجنة المراجعة، فإنه يتبع ذلك ويكمله توافر الخبرة المالية والمعرفة المحاسبية لدى لجنة المراجعة بصفة خاصة، والخبرة بعمل اللجنة وطبيعة نشاط الشركة بشكل عام، حتى تكون لجنة المراجعة على قدر كافي من الخبرة والمعرفة التي تجعلها قادرة على تنفيذ المهام الرقابية والإشرافية الموكلة إليها بكفاءة وفعالية. وقد أشار **الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)**، بشأن تشكيل لجنة المراجعة إلى ضرورة أن يتوافر لدى أحد أعضائها على الأقل الخبرة المالية والمحاسبية اللازمة والتي تساعد على قراءة وفهم القوائم المالية واستيعابها والقدرة على تقييمها، بالإضافة إلى المساعدة على تقييم السياسات والمعايير المحاسبية المطبقة ومدى ملائمتها.
- **حجم لجنة المراجعة:** قد يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وذلك وفقًا لحجم مجلس الإدارة، وحجم الشركة، وطبيعة نشاطها. وبغض النظر عن حجم الشركة ونشاطها، ينبغي أن يكون عدد أعضائها كافيًا لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تساعد اللجنة في القيام بالمهام الملقاة على عاتقها وتحقيق أهدافها (Salehi&Tahervafaei,2018). وقد أشار **الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)** إلى أن لجنة المراجعة تتشكل من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضاء الإدارة غير التنفيذيين.
- **دورية اجتماعات لجنة المراجعة:** من الأمور التي تؤثر على فعالية لجنة المراجعة عدد المرات التي تجتمع فيه لجنة المراجعة خلال العام، إذ يُعد عدد الاجتماعات مقياسًا مهمًا لمقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي (Koutoupis&Bekiaris,2019). وقد أشار **الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)** إلى أن لجنة المراجعة يجب أن يجتمع أعضاؤها دوريًا وفق برنامج اجتماعات محدد، وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة شهور.

٣- **خصائص جودة المراجعة الخارجية :** حظي مفهوم جودة المراجعة الخارجية باهتمام كبير من قبل الباحثين في المجال المحاسبي، إلا أنهم لم يتفقوا على مفهوم محدد وواضح لها، ويعود ذلك لاختلاف وجهات نظر أصحاب المصالح حول مفهوم جودة المراجعة (اللبايدي، ٢٠١٩). ومن أكثر هذه التعريفات شيوعًا مفهوم (DeAngelo,1981) الذي عرفها بأنها إدراك السوق وتقييمه لمدى قدرة المراجع على اكتشاف الانحرافات الموجودة بالنظام المحاسبي للتعامل والتقرير عنها. ويُعد هذا المفهوم من المفاهيم الأكثر شمولية لمكونات جودة المراجعة لأنه يُشير إلى الجوانب المختلفة لعملية المراجعة (المدخلات، التشغيل، المخرجات). **بينما عرف (Ashtiani et al.,2016)** جودة المراجعة بأنها درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي التقارير المالية. وعلى ذلك يتضح للباحث أن **جودة المراجعة الخارجية** تمثل القيام بأداء إجراءات المراجعة وفقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، والتي تُمكن المراجع من اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها، والإبلاغ عنها سواء أكانت بسبب

خطأ أو خلل أو نتيجة للغش والتلاعب وفق عمليات مراجعة مستقلة وموثوق بها، بهدف إضفاء درجة الثقة عليها تلبية لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

٣-١ العوامل المؤثرة في تأخر إصدار تقرير المراجعة الخارجية: في إطار البحث عن المسؤول الرئيس عن تأخر إصدار التقارير المالية للشركات، يمكن تجزئة المسؤولية بين المراجعين الخارجيين وإدارات الشركات، حيث تنحصر مسؤولية المراجع الخارجي عن فترة التأخر في الفترة التي تقع بين إنتهاء السنة المالية للشركات وإصدارهم لتقاريرهم النهائية وتاريخ اعتماد المراجع لتقرير المراجعة (مطوع، ٢٠١٩؛ Dibia&Onwuchekwa, 2013). وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات المحاسبية قد حاولت تحديد العوامل المؤثرة على فترة تأخر إصدار المراجعين الخارجيين لتقاريرهم عن القوائم المالية السنوية في العديد من الدول، وقد أوضحت نتائج تلك الدراسات أنه يمكن استخلاص مجموعة من العوامل المشتركة والتي استقر الرأي - إلى حد كبير - على معنوية تأثيرها على فترة عملية المراجعة، ويُمكن تقسيم تلك العوامل على النحو التالي (Chang&Yong, 2015; Khoufi&Khoufi, 2018):

٣-١-١ العوامل المرتبطة بخصائص عميل المراجعة: وتتمثل في حجم عميل المراجعة، تعقد عمليات المراجعة، ربحية العميل، معدل المديونية للعميل، توقيت إنتهاء السنة المالية للعميل.

٣-١-٢ العوامل المرتبطة بخصائص منشأة المراجعة: وتتمثل في حجم منشأة المراجعة، نوع تقرير المراجعة.

٤- توقيت إصدار التقرير المالي: يقصد بتوقيت التقرير المالي الفترة التي تتقضي من تاريخ نهاية السنة المالية إلى وصول المعلومات المحاسبية لكافة مستخدميها. وقد تعدد المفاهيم التي استخدمتها الدراسات المحاسبية للتعبير عن فترة إصدار التقرير المالي. فقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2018) بأنها مدى توفر المعلومات لصناع القرار في التوقيت المناسب. بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها بدون أي تأخير، ولذلك يتوجب على الشركات الإسراع في إصدار التقارير المالية بعد إنتهاء السنة المالية، لأن التأخر غير المبرر في عملية الإصدار يقلل من فعالية وأهمية المعلومات التي يتضمنها التقرير المالي. كما عرفت دراستاً (Ahmed, 2016; Akhor, 2017) فترة إصدار التقرير المالي بأنها الفترة الممتدة من اليوم التالي لنهاية السنة المالية إلى التاريخ الذي يعلن فيه المراجع عن رأيه في تقريره المقدم للشركة. بينما عرفت دراستاً (AISmady, 2018; Viet et al., 2018) بأنها الفترة التي تتمثل بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية، وتاريخ نشر التقرير في الصحف، وتاريخ استلام هيئة السوق المالية للتقرير. وقد تم تقسيم فترة إصدار التقرير المالي إلى ثلاثة فترات هي (Viet et al., 2018):

- الفترة الأولية (Preliminary Lag): وهي الفترة الممتدة من تاريخ إنتهاء السنة المالية حتى تاريخ استلام هيئة السوق المالية للنتائج الأولية لأعمال الشركة.
- فترة إصدار تقرير المراجعة (Audit Report Lag): هي الفترة الممتدة من تاريخ إنتهاء السنة المالية حتى تاريخ إنتهاء المراجع الخارجي من أعمال المراجعة.
- فترة إصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag): هي الفترة الممتدة من تاريخ إنتهاء السنة المالية إلى تاريخ نشر التقرير المالي السنوي لهيئة السوق المالية.

٥ - تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة

٥-١ دراسات تناولت العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وتوقيت إصدار التقرير المالي واشتقاق الفرض الأول

واستهدفت دراسة (الزيدي، ٢٠١٨) تفسير العلاقة بين لجان المراجعة وتوقيت التقرير المالي السنوي، وذلك لعينة من (٦٣) شركة بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي الاختباري باتباع تحليل الانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين خصائص لجنة المراجعة وتوقيت التقرير المالي السنوي، إضافة إلى وجود تقصير وتدني في تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بلجان المراجعة في الشركات الأردنية.

وفي ذات السياق، هدفت دراسة (Oussii&Taktak,2018) إلى بيان العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وتوقيت إصدار التقرير المالي، وذلك لعينة من (١٦٢) شركة في بيئة الأعمال بتونس خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣). وقد توصلت الدراسة إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة هي الخاصية الأكثر فعالية على توقيت إصدار التقرير المالي، وأن القوانين الخاصة ببيئة الأعمال التونسية هي الأكثر أهمية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي.

وفي سياق آخر، هدفت دراسة (فارس، ٢٠١٩) الكشف عن العوامل التي تؤثر على توقيت إصدار التقارير المالية النصف سنوية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وذلك لعينة من (١٣١) شركة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الرفع المالي والأداء المالي على توقيت إصدار التقرير المالي، في حين يوجد علاقة معنوية بين الربحية والعمر والحجم على توقيت إصدار التقرير المالي.

وتناولت دراسة (Haldar&Mishra,2019) قياس التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية والعلاقة بين (العمر، والحجم، والربحية، والملكية الأجنبية، وتركز الملكية) على توقيت إصدار التقرير المالي، وذلك لعينة من (٥٠) شركة من شركات الأدوية الهندية، خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧). وقد توصلت الدراسة إلى أن عدد الأيام التي استغرقتها الشركات في إعداد ونشر تقاريرها المالية تختلف على نطاق واسع، كما أظهرت أن متوسط إعداد ونشر التقارير المالية السنوية للشركات تستغرق (٨٣ يوماً) كحد أدنى و (٢١١ يوماً) كحد أقصى. وتوصلت إلى وجود علاقة وتأثير قوي لكل من العمر والملكية الأجنبية على توقيت إصدار التقرير المالي، أما باقي المتغيرات كانت غير مؤثرة في توقيت إصدار التقرير المالي السنوي.

وفي ضوء التحليل السابق، للدراسات التي تناولت العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وتوقيت التقرير المالي. أكدت تلك الدراسات أهمية دور لجان المراجعة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية ومساهمتها في نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب. لذا، تتوقع الدراسة الحالية أن العلاقة بين فعالية لجان المراجعة ترتبط عكسياً مع توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وبالتالي، يُمكن اشتقاق الفرض الأول كما يلي:

**الفرض الأول: توجد علاقة عكسية لفعالية لجان المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي.**

٥-٢ دراسات تناولت العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وتوقيت إصدار التقرير المالي واشتقاق الفرض الثاني هدفت دراسة (Gulec,2017) إلى قياس أثر خصائص الشركة وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وذلك لعينة من (١٥٠) شركة مسجلة في بورصة اسطنبول خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤). وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير سلبي ومعنوي لكل من حجم الشركة، وربحية الشركة، ونوع منشأة المراجعة، وتوزيعات الأرباح لكل سهم على توقيت إصدار التقرير المالي، في حين لا يوجد أثر معنوي للرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي.

كما استهدفت دراسة (اللبايدي، ٢٠١٩) اختبار أثر جودة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي للشركات المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية، لعينة من (٤٨) شركة في الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧). وقد توصلت الدراسة إلى أن غالبية الشركات (٤٧ شركة) وبنسبة (٩٨%) تقوم بالإفصاح عن تقاريرها المالية ضمن المدة القانونية التي حددها القانون الأردني وهيئة الأوراق المالية والتي تبلغ (٩٠ يوماً). وبلغ متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة (٥٧ يوماً) من تاريخ نهاية السنة المالية، كما يوجد أثر سلبي ومعنوي لحجم منشأة المراجعة وأتعاب المراجعة على توقيت التقرير المالي. كما يوجد أثر سلبي ومعنوي لفترة الاحتفاظ بالعميل والتخصص في صناعة العميل على توقيت التقرير المالي بالشركات محل الدراسة.

وفي ضوء التحليل السابق، للدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وتوقيت إصدار التقرير المالي، تبين قلة الدراسات المحاسبية ذات الصلة بتلك العلاقة، ولذلك تتوقع الدراسة الحالية، أن توقيت إصدار التقرير المالي سوف يرتبط عكسياً مع مستوى جودة المراجعة الخارجية، وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الثاني كما يلي:

**الفرض الثاني: توجد علاقة عكسية لجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي.**

٣-٥ دراسات تناولت العلاقة التفاعلية بين فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية وأثر ذلك على توقيت إصدار التقرير المالي واشتقاق الفرض الثالث.

استهدفت دراسة (Bagulaidah et al.,2017) اختبار العلاقة بين تأخر إصدار تقرير المراجع وخصائص لجان المراجعة ممثلة في حجم اللجنة وعدد مرات اجتماعات اللجنة على توقيت إصدار التقرير المالي والأداء المالي، لعينة من (٧١) شركة مسجلة بسوق مسقط للأوراق المالية في عام (٢٠١٣). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين تأخر تقرير المراجع وتوقيت إصدار التقرير المالي والأداء المالي للشركة.

وتناولت دراسة (Zalailah et al.,2017) بيان أهمية الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وتأخر توقيت إصدار تقرير المراجع الخارجي والتوقيت المناسب للإفصاح المالي للتقارير المالية، وذلك لعينة من أكبر (١٠٠) شركة مدرجة بسوق ماليزيا للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجع الخارجي، إضافة إلى أن استقلالية لجنة المراجعة تعزز دور الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة.

وفي سياق آخر، هدفت دراسة (سليم، ٢٠١٩) إلى بيان العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقرير المالي، وذلك لعينة من (١١٢) شركة غير مالية مدرجة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٧)، وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الجيدة تؤدي دورًا مهمًا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب. وإن متوسط فترة نشر التقارير المالية في الشركات المصرية تبلغ (٧٢ يومًا).

وفي ضوء التحليل السابق، للدراسات التي تناولت العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية وأثر ذلك على توقيت إصدار التقرير المالي، تتوقع الدراسة الحالية، إن توقيت إصدار التقرير المالي سوف يرتبط عكسيًا مع فعالية لجنة المراجعة ومستوى جودة المراجعة الخارجية، وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الثالث كما يلي:

**الفرض الثالث: توجد علاقة عكسية لكل من فعالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي.**

#### ٥-٤ أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- أجريت غالبية الدراسات في بيئات مختلفة عن البيئة المصرية محل الدراسة الحالية حيث تختلف من حيث العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية والتي قد تعكس على قياس أثر تلك العلاقة.
- اقتصر العديد من الدراسات السابقة على تحليل علاقة متغير واحد مثل لجان المراجعة أو جودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي وأنه لا يوجد دراسة سابقة تتفق مع الدراسة الحالية في هدفها العام من حيث التوسع في دراسة الأثر المتوقع لفعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي بالبيئة المصرية.
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات ذات الصلة من حيث منهجيتها واستخدام اساليب إحصائية مختلفة واتباع نهج تحليل المحتوى للتقارير المالية للفترات من ٢٠١٦: ٢٠١٩ م عينة من الشركات في البورصة المصرية.

#### ٦- الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

٦-١ هدف الدراسة التطبيقية : استهدفت الدراسة التطبيقية اختبار أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) لتحليل التقارير المالية والإيضاحات المرفقة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩). ويمكن بيان منهجية الدراسة من خلال الجوانب التالية:

أ- مجتمع وعينة الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة شركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية، مؤشر (EGX100) خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩). وقد تم تحديد العينة وفقاً للضوابط والمحددات التالية:

- أن تكون الشركات مدرجة ضمن مؤشر (EGX100) وتكون خاضعة للتداول على مدار فترة الدراسة.
- إستبعاد شركات قطاع الخدمات المالية (قطاع البنوك، والخدمات المالية غير المصرفية) لما لها من طبيعة مختلفة.
- أن تكون الشركة قد مضى على قيدها في البورصة أكثر من ثلاث سنوات، وألا تكون الشركة حققت خسائر منتظمة خلال مدة الدراسة، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.
- أن تتوفر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، والافصاح عنها بالعملة المصرية من خلال موقع الشركة الإلكتروني على شبكة الانترنت، وأن تتوفر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (٣٠) شركة لتمثل عينة الدراسة موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويمكن تحديد شركات العينة ونسبة كل قطاع من القطاعات المكونة لها بعد إستبعاد القطاعات المالية ودمج بعض القطاعات مع بعضها البعض، ويوضح الجدول رقم (١) تلك البيانات كما يلي

جدول (١) عينة الدراسة والقطاعات المكونة لها

م	اسم القطاع	العدد	النسبة
١	قطاع الأغذية والمشروبات	٣	١٠%
٢	قطاع الاتصالات والأعلام	٢	٧%
٣	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	٢	٧%
٤	قطاع مواد البناء	٢	٧%
٥	قطاع الموارد الأساسية	٤	١٣%
٦	قطاع المنسوجات والسلع المعمرة	٢	٧%
٧	قطاع خدمات النقل والشحن	٢	٧%
٨	قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية	٤	١٣%
٩	قطاع السياحة والترفيه	٢	٧%
١٠	قطاع العقارات	٧	٢٣%
الإجمالي		٣٠	١٠٠%

#### ب- مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية على تحليل المحتوى، سواء كان ذلك ضمن التقارير المالية السنوية، والتقارير غير المالية، والمعلومات المتوفرة على الموقع الإلكتروني للشركة، أو من المعلومات المتوفرة على موقع البورصة المصرية [www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg)، ومواقع التحليل الإحصائي ذات الصلة مثل موقع مباشر مصر [www.Mubasher.info](http://www.Mubasher.info)، وموقع شركة [www.sa.investing.com](http://www.sa.investing.com)، وموقع شركة [www.reuters.com/finance](http://www.reuters.com/finance).

#### ٦-٢ قياس متغيرات ونماذج الدراسة

يمكن تناول متغيرات الدراسة وطرق قياسها كما يلي:

#### ٦-٢-١ المتغير التابع: توقيت إصدار التقرير المالي السنوي (RL)

اعتمد الباحث في قياس توقيت إصدار التقارير المالية، على مقياس فترة إصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag)، والذي يمثل الفترة الممتدة من تاريخ إنتهاء السنة المالية إلى تاريخ نشر التقرير المالي السنوي بهيئة السوق المالية، حيث يُعد المقياس الأكثر انتشاراً في الدراسات السابقة وذلك قياساً على دراسات (Al Daoud et al.,2015; Kamaruding et al.,2018; Jarboui,2016). وقد تم تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية قياساً على دراسة (سليم، ٢٠١٩).

## ٦-٢-٢ المتغيران المستقلان:

## - فعالية لجان المراجعة (ACEFF):

وتتمثل فعالية لجان المراجعة في مجموعة الخصائص التالية، وذلك قياساً على دراستنا (Sultana et al.,2019; Jihene&Moz,2019):

- **استقلالية لجنة المراجعة (ACIN):** ويتم قياسها بنسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة (عدد الأعضاء المستقلين/ إجمالي عدد أعضاء اللجنة).
- **الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة (ACEX):** ويتم قياسها من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان يتوافر لدى أحد أعضاء اللجنة الخبرة المالية والمحاسبية أو شهادات محاسبية مهنية مثل (CPA، CMA، CFA، أخرى)، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.
- **عدد أعضاء لجنة المراجعة (ACVO):** ويتم قياسها من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد أعضاء اللجنة مطابق لقواعد الحوكمة، والقيمة (٠) بخلاف ذلك. حيث أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات أن لجنة المراجعة تتشكل من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضاء الإدارة غير التنفيذيين.
- **دورية اجتماعات لجنة المراجعة (ACME):** ويتم قياسها من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد إجتماعات اللجنة مطابق لقواعد الحوكمة، والقيمة (٠) بخلاف ذلك. حيث أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات إلى أن لجنة المراجعة يجب أن يجتمع أعضائها دورياً، وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة شهور.
- **جودة المراجعة الخارجية (AUDITQ):** ويتم قياسها من خلال:

- **حجم منشأة المراجعة (AUDSIZE):** حجم منشأة المراجعة من العوامل التي تميز بين منشآت المراجعة، حيث أن منشآت المراجعة الكبرى لديها المقدرة على اكتشاف الأخطاء بالمقارنة بمنشآت المراجعة الأخرى. ويقاس كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة إذا كانت الشركة تقوم بمراجعة تقاريرها المالية لدى أحد منشآت المراجعة الكبرى في مصر أو المكاتب المرتبطة بها أو (٠) بخلاف ذلك وذلك قياساً على دراسات (اللبايبدي، ٢٠١٩؛ Gulec,2017).
- **طول فترة الارتباط مع منشأة المراجعة (AUDENGAG):** يقصد بها عدد السنوات التي تتولى فيها منشأة المراجعة مراجعة حسابات الشركة، وتفترض الدراسة أن جودة المراجعة ترتبط بطول فترة الارتباط مع مكتب المراجعة، حيث أن زيادة جودة المراجعة تتطلب الإستقرار والثبات من حيث الجهة التي تتولى المراجعة، ويتم قياس هذا المتغير بعدد السنوات التي يظل فيها مراجع الحسابات مراجعاً للشركة وذلك خلال فترة الدراسة، وذلك قياساً على دراسات (Okolie&lzedonmi,2016, Yasser&Soliman,2018).

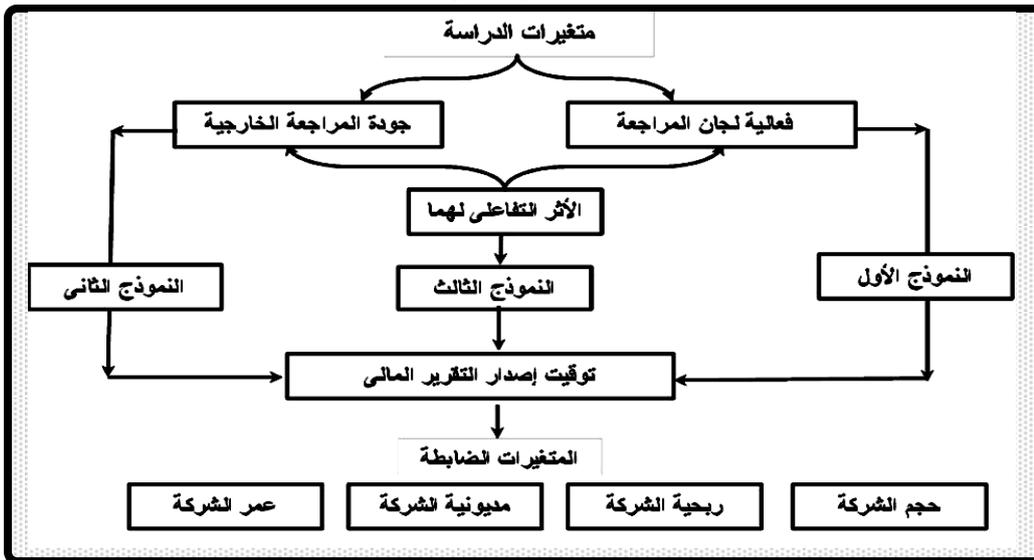
## ٦-٢-٣ المتغيرات الرقابية:

تشمل المتغيرات الرقابية بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي السنوي)، والتي تحسن من المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار، وبمراجعة الدراسات المحاسبية ذات الاهتمام بتوقيت إصدار التقارير المالية تم تحديد أهم المتغيرات الرقابية ذات العلاقة كما يلي:

- **حجم الشركة (FSIZE):** ويعد من المتغيرات التي تؤثر على توقيت إصدار التقرير المالي، حيث أظهرت الدراسات المحاسبية أن الشركات كبيرة الحجم تعلن عن تقاريرها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة، كما أن حجم الشركات يساعد في تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة نظراً لوجود هيكل قوي للرقابة الداخلية، مما يخفف من الوقت المستغرق من قبل المراجع لإجراء اختبارات الرقابة. وتم قياس هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لكل شركة في نهاية العام وذلك قياساً على دراسات (Hassan,2016; Rusmin&Evans,2017; Gulec,2017).

- **ربحية الشركة (ROA):** وتقاس بمعدل العائد على الأصول، وتم حسابه من خلال قسمة صافي الربح قبل الضريبة على إجمالي الأصول. وذلك قياساً على دراستنا (Guleec,2017;Ahmad et al.,2016) والتي تولت إلى أن العائد على الأصول يُعد مؤشراً مهماً للوضع والأداء المالي للشركة، ومؤشراً لربحيتها، وإن ارتفاع هذه النسبة سيؤدي إلى تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة. وهذا ما أكدته دراسة (Al-Tahat,2015) والتي توصلت إلى أن الشركات ذات الأداء المالي الجيد تسعى إلى نشر قوائمها المالية بشكل أسرع من تلك الشركات ذات الأداء المالي المنخفض.
  - **مديونية الشركة (LEV):** وتقاس بدرجة الرافعة المالية، وتعبر عن مدى اعتماد الشركة على الدين في تمويل أصولها، وتقاس بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول. وذلك قياساً على دراسات (اللبايدي، ٢٠١٩؛ Sultana et al.,2015,Rusin & Evans,2017). حيث أكدت على أن نسبة زيادة مديونية الشركة تتطلب من المراجع وقتاً أطول لتحقيق الجودة في عملية المراجعة والتي تمثل مطلباً أساسياً لجميع الدائنين.
  - **عمر الشركة (AGE):** وتقاس بعدد سنوات قيد الشركة في البورصة، وأشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين عمر الشركة وخبرتها في إعداد التقارير مع تقليل مدة إصدار التقارير المالية لها مثل دراسة (اللبايدي، ٢٠١٩؛ فارس، ٢٠١٩).
- ٦-٣ نماذج الدراسة

في ضوء ما سبق عرضه من مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، يمكن توضيح نماذج الدراسة الثلاثة من خلال الشكل رقم (١):



المصدر: إعداد الباحث

شكل (١) نموذج العلاقة بين المتغيرات

وفي ضوء الشكل رقم (١) تتكون الدراسة من ثلاثة نماذج هم:

- **النموذج الأول للدراسة:** هو نموذج لقياس أثر فعالية لجان المراجعة لشركات عينة الدراسة، واختبار أثرها على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، ويغطي هذا النموذج الفرض الأول "توجد علاقة عكسية لفعالية لجان المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي"، ويمكن التعبير عن النموذج بالمعادلة الكمية التالية:

$$RL = \beta_0 + \beta_1 (ACIN) + \beta_2 (ACEX) + \beta_3 (ACVO) + \beta_4 (ACME) + \varepsilon_{it}$$

حيث: (RL) توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، (ACIN) إستقلالية لجنة المراجعة، (ACEX) الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة، (ACVO) عدد أعضاء اللجنة، (ACME) دورية إجتماعات اللجنة، والباحث إفترض مبدئيًا وجود علاقة سلبية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

■ **النموذج الثاني للدراسة:** هو نموذج لقياس أثر جودة المراجعة الخارجية من خلال (حجم منشأة المراجعة، وطول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة) لشركات عينة الدراسة، واختبار أثرها على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، ويغطي هذا النموذج الفرض الثاني "توجد علاقة عكسية لجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي"، ويمكن التعبير عن النموذج بالمعادلة الكمية التالية:

$$RL = \beta_0 + \beta_1 (AUDSIZE) + \beta_2 (AUDENGAG) + \varepsilon_{it}$$

حيث: (RL) هو توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، (AUDSIZE) حجم منشأة المراجعة، (AUDENGAG) طول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة، والباحث إفترض مبدئيًا وجود علاقة سلبية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

■ **النموذج الثالث للدراسة:** هو نموذج لقياس الأثر التفاعلي لكل من فعالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية وأثر ذلك على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، في ظل وجود بعض المتغيرات الرقابية. ويغطي هذا النموذج الفرض الثالث "توجد علاقة عكسية لكل من فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي"، ويمكن التعبير عن النموذج بالمعادلة الكمية التالية:

$$RL = \beta_0 + \beta_1(ACEFF) + \beta_2(AUDIT Q) + \beta_3(F Size) + \beta_4(ROA) + \beta_5(LEV) + \beta_6(AGE) + \varepsilon_{it}$$

حيث: (RL) هو توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، (ACEFF) فعالية لجان المراجعة، (AUDITQ) جودة المراجعة الخارجية، (FSize) حجم الشركة، (ROA) ربحية الشركة، (LEV) مديونية الشركة، (AGE) عمر الشركة.

#### ٤-٦ نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

لتحليل نتائج الدراسة التطبيقية تم القيام بثلاث مراحل، بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ثم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وإنتهاء بتقدير نماذجها واختبار الفروض من خلال تحليل الارتباط والانحدار، وذلك كما يلي:

#### ١-٤-٦ اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

ويتم ذلك من خلال القيام بما يلي:

أولاً: اختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test):

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي تم استخدام اختبار (Kolmogorov - Smirnov)

واختبار (Shapiro-Wilk) للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي، وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتصلة، وذلك لتحديد نوع الاختبارات التي سيستخدمها الباحث في التحليل الإحصائي للبيانات ما بين اختبارات الإحصاء المعلمي واختبارات الإحصاء اللامعلمي، والجدول رقم (٢) يوضح قيم الاختبارات ومستوى المعنوية لكل متغير أمام كل اختبار.

جدول (٢) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة.

Variables		Kolmogorov-Smirnov Statistic		Shapiro-Wilk Statistic	
		Value	Sig.	Value	Sig.
توقيت إصدار التقرير المالي	RL	٠,٢٨٠	٠,٠٠٠	٠,٧٦١	٠,٠٠٠
فعالية لجان المراجعة	ACEFF	٠,٢٤٢	٠,٠٠٠	٠,٨٠٦	٠,٠٠٠
حجم الشركة	FSIZE	٠,٠٩٩	٠,٢٠٠	٠,٩٤٦	٠,١٣٣
ربحية الشركة	ROA	٠,٢٢١	٠,٠٠١	٠,٦٤٣	٠,٠٠٠
مديونية الشركة	LEV	٠,١٧٩	٠,٠١٥	٠,٧٧٤	٠,٠٠٠
عمر الشركة	AGE	٠,٢٤٥	٠,٠٠٠	٠,٨٣٥	٠,٠٠٠

أثر لجان المراجعة وجودة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي

Variables	AUDITQ	Kolmogorov-Smirnov Statistic		Shapiro-Wilk Statistic	
		Value	Sig.	Value	Sig.
جودة المراجعة		٠,٣٤٢	٠,٠٠٠	٠,٧١٠	٠,٠٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن قيمة مستوى المعنوية (Sig.) لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) أقل من (٠,٠٥) لجميع المتغيرات عدا متغير حجم الشركة، وبناءً على ذلك فإن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، أما متغير حجم الشركة فتتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

والجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بباقي المتغيرات (حجم منشأة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، دورية إجتماعات لجنة المراجعة) لا تخضع لشروط اختبار التوزيع الطبيعي فهي متغيرات غير متصلة (وهمية) (Dummy Variables) ذات قيم ثنائية. وفي ضوء ما سبق، قام الباحث بمراعاة ذلك أثناء التحليل الإحصائي، حيث قام بإتباع الاختبارات اللامعلمية أثناء التحليل الإحصائي للبيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختبار مدى قوة نموذج الدراسة وقدرته التفسيرية

حيث يتم التحقق من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة من خلال اختبار (Multicol linearity Test)، والذي من خلاله يتم حساب معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor لكل متغير من المتغيران المستقلان التي تؤثر في المتغير التابع، وذلك للنموذج العام للدراسة، بالإضافة إلى التحقق من خلو متغيرات النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار (Durbin Watson Test)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٣):

جدول (٣) نتائج اختبار (Multicol linearity Test)، (Durbin Watson Test)

قيمة معامل (VIF) و قيمة (D-W) لمتغيرات النموذج العام للدراسة			
المتغيران المستقلان للدراسة	RL	توقيت إصدار التقرير المالي	
		VIF	Tolerance
حجم منشأة المراجعة	AUDSIZE	١,٣٤٨	٠,٧٤٢
طول فترة الارتباط بين الشركة والمراجع	AUDENGAG	١,٠٤٣	٠,٩٥٩
فعالية لجان المراجعة	ACEFF	١,١٢٣	٠,٨٩١
حجم الشركة	FSIZE	١,٣١٧	٠,٧٥٩
ربحية الشركة	ROA	١,٧٨٤	٠,٥٦١
مديونية الشركة	LEV	١,٦٧٣	٠,٥٩٨
عمر الشركة	AGE	١,١٣٨	٠,٨٧٨
قيمة (Durbin Watson Test)		١,٧٢٩	

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

بلغت قيم (VIF) للمتغيران المستقلان والمتغيرات الرقابة لنموذج الدراسة أقل من (١٠) ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي، فالارتباط بينها ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، الأمر الذي يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير وتحديد تأثيرات المتغيران المستقلان على المتغير التابع. في حين بلغت قيمة (D-W) المحسوبة (١,٧٢٩)، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي والذي يقترب من ٢ (١,٥ - ٢,٥)، بما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة تؤثر على صحة النتائج.

وفي ضوء ما سبق، يتضح للباحث أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي وعدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي، وبالتالي قوة نموذج الدراسة وزيادة قدرته التفسيرية، ومن ثم صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

## ٦-٤-٢ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

## أولاً: وصف المتغيرات

وهنا يقوم الباحث بوصف تحليلي لمتغيرات الدراسة حيث يظهر الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتصلة للدراسة وذلك على مدار سنوات الدراسة، وذلك كما يلي:

## جدول (٤) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

أقل قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	السنة	الرمز	متغيرات الدراسة
٣٠,٥٠	٣٢٧,٠٠	٥٣,١٦	٨٧,٥٨	٢٠١٦	RL 2016	توقيت إصدار التقرير المالي
٢٨,٥٠	١٤٦,٥٠	٢٥,٣٧	٧٠,٤١	٢٠١٧	RL 2017	
٥٢,٣٩	١٣٧,٦٠	١٨,٢٦	٦٩,٠٠	٢٠١٨	RL 2018	
٢٦,٥٥	١٢٧,٠٠	٢٣,٨١	٦٩,٦٠	٢٠١٩	RL 2019	
٣	٤	٠,٣٠٥	٣,٩٠	على مدار مدة الدراسة	AUDENGAG	طول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة
٠,٤٠	٠,٩٢	٠,١٣	٠,٧١	٢٠١٦	ACIN 2016	إستقلالية لجنة المراجعة
٠,٤٠	٠,٩٢	٠,١٣	٠,٧١	٢٠١٧	ACIN 2017	
٠,٤٠	٠,٩٢	٠,١٣	٠,٧٢	٢٠١٨	ACIN 2018	
٠,٤٠	٠,٩٧	٠,١٤	٠,٧٣	٢٠١٩	ACIN 2019	
٠,١٠	٠,٩٧	٠,٣٠	٠,٦٧	على مدار مدة الدراسة	ACEFF	فعالية لجان المراجعة
١٩,٤٣	٢٤,٨٧	١,٤٢	٢١,٥٩	٢٠١٦	FSIZE2016	حجم الشركة
١٤,٩٤	٢٥,٠١	١,٨٠	٢١,٠٢	٢٠١٧	FSIZE2017	
١٤,٢٩	٢٥,٢٩	١,٩٧	٢١,٢٦	٢٠١٨	FSIZE2018	
١٤,٢٠	٢٤,٢٢	١,٨٧	٢١,٠٩	٢٠١٩	FSIZE2019	
١,٠٧	٣٩,٨٤	٩,٨٩	١١,٤٠	٢٠١٦	ROA2016	ربحية الشركة
٠,٧٤	٣١,٨٥	١٠,١٩	١٢,٢٥	٢٠١٧	ROA2017	
٠,٣٦	٦٧,١٧	١٤,٣٣	١٣,٥٥	٢٠١٨	ROA2018	
٠,٥٣	٣٠٢,٤٦	٥٤,٣٩	١٨,٩٧	٢٠١٩	ROA2019	
٠,١٠	٠,٨٩	٠,٢١	٠,٥٠	٢٠١٦	LEV2016	مديونية الشركة
٠,٠٥	٦,٠٧	١,٠٥	٠,٦٢	٢٠١٧	LEV2017	
٠,٠٢	٠,٨٥	٠,٢٣	٠,٤٧	٢٠١٨	LEV2018	
٠,٠٠٤	١,١٨	٠,٢٧	٠,٤٢	٢٠١٩	LEV2019	
-	٢٤	٧,٨١	١٥,٤٧	٢٠١٦	AGE2016	عمر الشركة
-	٢٥	٧,٨٨	١٦,٤٣	٢٠١٧	AGE2017	
١	٢٦	٧,٨٨	١٧,٤٣	٢٠١٨	AGE2018	
٢	٢٧	٧,٨٨	١٨,٤٣	٢٠١٩	AGE2019	

ويقدم الجدول رقم (٤) العديد من الإستنتاجات أهمها:

- ١- بالنسبة لتوقيت إصدار التقرير المالي: تشير النتائج إلى قيام الشركات التي تمثل العينة بإصدار التقرير المالي السنوي لها بمتوسط عام بلغ (٧٤) يوم بعد إنتهاء السنة المالية وحتى إصدار هيئة سوق المال لهذا التقرير وهي نسبة مقبولة. ومن خلال تتبع النسبة على مدار سنوات الدراسة نجد أن متوسط فترة توقيت إصدار التقرير المالي شهدت إنخفاضاً ملحوظاً من عام ٢٠١٦ والتي بلغت فيه (٨٧,٥٨) يوم حتى وصلت إلى أقل نسبة لها عام ٢٠١٨ وهي (٦٩) يوم، ثم إرتفعت إرتفاع طفيف في عام ٢٠١٩ بمتوسط

(٦٩,٦٠) يوم. ويتفق ذلك مع، ما توصلت إليه نتائج دراسة (سليم، ٢٠١٩) والتي تمت في بيئة الأعمال المصرية حيث أوضحت أن متوسط فترة نشر التقارير المالية في الشركات المصرية تبلغ (٧٢) يوماً.

٢- بالنسبة لمتغير طول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة: تُشير النتائج إلى إستقرار معظم منشآت المراجعة في مراجعتها لشركات العينة على مدار سنوات الدراسة، حيث تراوحت طول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة بمتوسط بلغ (٣,٩٠) وهو أكبر من ٣ سنوات تكرر لنفس منشأة المراجعة، وذلك خلال الأربع سنوات . ومن خلال النتائج أيضا تلاحظ أن خلال الأربع سنوات مدة الدراسة لم نجد أي شركة قلت فترة الارتباط بينها وبين منشأة المراجعة عن ٣ سنوات.

٣- بالنسبة لمتغير فعالية لجنة المراجعة: تُشير النتائج إلى أن نسبة فعالية لجنة المراجعة الداخلية في المتوسط للعينة على مدار سنوات الدراسة بلغت (٠,٦٧) أي نسبة ٦٧% وهي نسبة مقبولة.

٤- بالنسبة لمتغير إستقلالية لجنة المراجعة: نجد إرتفاع نسبة الإستقلالية من سنة لأخرى حيث بلغت نسبة إستقلالية لجنة المراجعة للعينة ٧١% عام ٢٠١٦ وإرتفعت عام ٢٠١٨ لتصبح ٧٢% ثم إرتفعت عام ٢٠١٩ لتصبح ٧٣%، وهذا يدل على إتجاه الشركات لزيادة الإلتزام بقواعد الحوكمة من سنة لأخرى، ولكن بنظرة عامة نجد أنها نسب غير مرضية حيث إستقلالية لجان المراجعة لا بد أن يتوافر بنسبة تامة طبقا لقواعد حوكمة الشركات التي تنص على أن تتكون لجنة المراجعة من أعضاء غير تنفيذيين (مستقلين).

٥- بالنسبة للمتغيرات الرقابية: تشير النتائج إلى مايلي:

■ بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركات التي تمثل العينة (٢١,٢٤)، وتؤكد النتائج على عدم ثبات حجم الشركات على مدار سنوات الدراسة، حيث بلغ على الترتيب (٢١,٥٩)، (٢١,٠٢)، (٢١,٢٦)، (٢١,٠٩)، وذلك للسنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩.

■ بلغ متوسط ربحية الشركات التي تمثل العينة (١٤,٠٤) بأعلى نسبة ربحية وصلت إلى (١٨,٩٧) في عام ٢٠١٩، وتؤكد النتائج على إرتفاع ربحية شركات العينة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩، حيث بلغ متوسط الربحية (١١,٤٠)، (١٢,٢٥)، (١٣,٥٥)، (١٨,٩٧) للسنوات ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ على الترتيب.

■ بلغ متوسط مديونية الشركات التي تمثل العينة بمتوسط درجة رفع مالي بلغت (٠,٥٠) وكانت أعلى السنوات مديونية هي عام ٢٠١٧ وصلت إلى (٠,٦٢) وأقلها في عام ٢٠١٩ التي بلغت متوسط المديونية للشركات فيه (٠,٤٢)، وتؤكد النتائج على إنخفاض مديونية شركات العينة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٩، حيث بلغ متوسط درجة الرفع المالي (٠,٦٢)، (٠,٤٧)، (٠,٤٢) للسنوات ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ على الترتيب.

■ بلغ متوسط عُمر الشركات التي تمثل العينة (١٦,٩٤) عام، وكانت أقدم الشركات تسجيلا في البورصة سجلت فترة تواجد بلغت ٢٧ سنة، وفي جميع الأحوال عينة الدراسة مثلت بشركات متنوعة ما بين شركات حديثة القيد في البورصة وشركات قديمة ولها عُمر طويل في البورصة.

ثانيا: وصف المتغيرات المتقطعة (الوهمية) ذات القيم الثنائية

يقوم الباحث بوصف تحليلي لمتغيرات الدراسة المتقطعة (الوهمية) ذات القيم الثنائية والتي تأخذ القيمة (١) و (٠) حيث يظهر

الجدول رقم (٥) عدد ونسبة المشاهدات المتحققة لهذه المتغيرات وذلك على مدار سنوات الدراسة، وذلك كما يلي :

أثر لجان المراجعة وجودة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي

## جدول (٥) عدد المشاهدات المتحققة للمتغيرات الثنائية

مشاهدات غير متحققة		مشاهدات متحققة		السنة	الرمز	متغيرات الدراسة
النسبة	العدد	النسبة	العدد			
%٤٠	١٢	%٦٠	١٨	-	AUDSIZE	حجم منشأة المراجعة
%٣٧	١١	%٦٣	١٩	٢٠١٦	ACEX2016	الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة
%٣٠	٩	%٧٠	٢١	٢٠١٧	ACEX2017	
%٢٧	٨	%٧٣	٢٢	٢٠١٨	ACEX2018	
%٢٣	٧	%٧٧	٢٣	٢٠١٩	ACEX2019	
%٤٣	١٣	%٥٧	١٧	٢٠١٦	ACVO2016	حجم لجنة المراجعة
%٤٠	١٢	%٦٠	١٨	٢٠١٧	ACVO2017	
%٣٧	١١	%٦٣	١٩	٢٠١٨	ACVO2018	
%٣٣	١٠	%٦٧	٢٠	٢٠١٩	ACVO2019	
%٣٧	١١	%٦٣	١٩	٢٠١٦	ACME2016	دورية إجتماعات لجنة المراجعة
%٣٧	١١	%٦٣	١٩	٢٠١٧	ACME2017	
%٣٣	١٠	%٦٧	٢٠	٢٠١٨	ACME2018	
%٣٠	٩	%٧٠	٢١	٢٠١٩	ACME2019	

ويقدم الجدول رقم (٥) العديد من الاستنتاجات أهمها:

- بالنسبة لحجم منشأة المراجعة: وهو أحد المقاييس الدالة على جودة المراجعة الخارجية إذ تُشير النتائج إلى أن عدد الشركات التي ترتبط بإحدى منشآت المراجعة الكبرى (BIG4) أو مكاتب المراجعة التي تمثلها أو ترتبط بها في مصر هي ١٨ شركة، في المقابل وجد ١٢ شركة لا ترتبط بمكاتب كبرى، وفي ضوء ذلك بلغت نسبة جودة مكاتب المراجعة لشركات العينة (٦٠%) وهي نسبة جيدة تدل على جودة عملية المراجعة لشركات عينة الدراسة.
- بالنسبة لتوافر الخبرات المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة: وهو أحد المقاييس الدالة على فعالية لجنة المراجعة، تُشير النتائج أن عام ٢٠١٩ شهد أعلى السنوات في توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجان المراجعة، حيث بلغ عدد الشركات التي يتوافر فيها على الأقل عضواً في لجنة المراجعة لديه خبرة مالية ومحاسبية (٢٣) شركة بنسبة ٧٧% وهي نسبة جيدة.
- بالنسبة لمدى مطابقة حجم لجنة المراجعة لقواعد الحوكمة: وهو أحد المقاييس الدالة على فعالية لجنة المراجعة الداخلية، تُشير النتائج أن عام ٢٠١٩ شهد أعلى السنوات في تحقيق ذلك حيث بلغ عدد الشركات التي يتطابق فيها حجم لجنة المراجعة مع قواعد الحوكمة (٢٠) شركة بنسبة ٦٧% وهي نسبة جيدة.
- بالنسبة لدورية إجتماعات لجنة المراجعة: وهو أحد المقاييس الدالة على فعالية لجنة المراجعة، تُشير النتائج أن عام ٢٠١٩ شهد أعلى السنوات في ذلك حيث بلغ عدد الشركات التي تلتزم بعقد إجتماعات دورية للجنة المراجعة على الأقل كل ثلاثة شهور (٢١) شركة بنسبة ٧٠% وهي نسبة جيدة.

## ٥-٦ تحليل نتائج اختبار فروض الدراسة

لاختبار فروض الدراسة تم إجراء تحليل الارتباط بالإضافة إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرض الأول والثاني والانحدار الخطي المتعدد للفرض الثالث، وذلك على النحو التالي:

## أولاً: تحليل نتائج اختبار الفرض الأول

توجد علاقة عكسية لفعالية لجان المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي. ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض وتكوين معادلة كمية له من خلال إتباع الآتي:

## ١- التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط) لمتغيرات الفرض الأول

لاختبار العلاقة الأحادية ما بين المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي السنوي) والمتغير المستقل (فعالية لجان المراجعة) تم إجراء تحليل الارتباط بين كل من إستقلالية لجان المراجعة وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجنة المراجعة ومطابقة حجم اللجنة لقواعد الحوكمة ودورية إجتماعات لجنة المراجعة الداخلية وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي، ويوضح الجدول رقم (٦) علاقات الارتباط لمتغيرات الفرض الأول، وذلك كما يلي:

## جدول (٦) علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الأول.

خصائص فعالية لجان المراجعة (ACEFF)				المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
دورية إجتماعات اللجنة	حجم لجنة المراجعة	توافر الخبرات المالية والمحاسبية	إستقلالية اللجنة		
ACME	ACVO	ACEX	ACIN	Correlation	توقيت إصدار التقرير المالي السنوي RL
٠,٧٢٢-	٠,٥٤٨-	٠,٧٨٦-	٠,٠٨٣-		
٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٦٦١	Sig.	

\*\* تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (٠,٠١).

يتضح للباحث وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين توافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة، ودورية إجتماعات لجنة المراجعة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig.) أقل من (٠,٠١)، بينما جاءت العلاقة عكسية غير معنوية بين إستقلالية لجان المراجعة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي حيث مستوي المعنوية (sig.) أكبر من (٠,٠١). ويخلص الباحث مما سبق، أنه في ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة فإنه كلما تحسنت درجة إستقلالية لجان المراجعة، والتزام الشركات بضوابط وقواعد الحوكمة فيما يخص حجم اللجنة، ودورية إجتماعاتها، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها، كلما قلت فترة إصدار التقرير المالي السنوي.

## ٢- تحليل الانحدار وصياغة النموذج الكمي للفرض الأول

لقياس تأثير المتغيرات المستقلة (إستقلالية لجان المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، وحجم اللجنة، ودورية إجتماعات اللجنة) على المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي السنوي) استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى لتقدير معلومات نموذج الانحدار، ويعرض الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول:

## جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الأول

المتغير التابع: توقيت إصدار التقرير المالي السنوي RL						
المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	Beta	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل (VIF)	الدلالة
Constant	٧٦,٠٥٨		٥,٠٣	٠,٠٠٠		دال إحصائياً
ACIN	٤٠,٨٠٧-	٠,٢٤	٢,٠٢-	٠,٠٥٤	١,١٩٦	غير دال إحصائياً
ACEX	٣٠,١٣-	٠,٥٦-	٣,٤٤-	٠,٠٠٢	٢,٣٠٦	دال إحصائياً
ACVO	٥,٦٦-	٠,١١	٠,٦٦-	٠,٥١٢	٢,٦٢١	غير دال إحصائياً
ACME	٢٠,٥٨-	٠,٤٢-	١,٩٦-	٠,٠٦١	٣,٨٧٥	غير دال إحصائياً
القيمة التفسيرية (قوة النموذج) $R^2$		معامل التحديد $R^2 = ٠,٧٠٥$				

أثر لجان المراجعة وجودة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي

المتغير التابع: توقيت إصدار التقرير المالي السنوي RL						
المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	Beta	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل (VIF)	الدلالة
المعنوية الكلية للنموذج	ANOVA		مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠,٠٠٠			
قيمة (Durbin Watson Test)	D-W		قيمة (D-W) = ١,٧٣١			
اختبار (Multicol linearity Test)	VIF		قيمة معامل (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من ١٠			

يتضح من الجدول رقم (٧) النتائج التالية:

بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٧٠٥)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج جيدة، ويوصى الباحث أنه عند تعميم نتائج الدراسة فإنه يجب الأخذ في الإعتبار محددات العينة. أما المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم فيمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، حيث بلغت مستوى المعنوية (٠,٠٠٠)، بما يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة. في حين بلغت قيم (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة أقل من (١٠)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة التداخل أو الأزواج الخطي، فالارتباط بينها ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، الأمر الذي يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير وتحديد تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. بينما بلغت قيمة (D-W) المحسوبة (١,٧٣١)، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي وهو الذي يقترب من (١,٥ - ٢,٥)، ما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة تؤثر على صحة النتائج.

وبالتالي، توجد علاقة عكسية بين كل من إستقلالية لجنة المراجعة، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، وحجم اللجنة، ودورية إجتماعات لجنة المراجعة، على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، حيث كانت إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) سالبة، وهو ما يؤيد صحة الفرض الأول.

وينفق هذا، مع نتائج دراسات (الزبيدي، ٢٠١٨؛ Ika&Ghazali, 2017; Oussii&Taktak, 2018) والتي توصلت إلى أن فعالية لجان المراجعة تؤثر عكسياً على توقيت إصدار التقرير المالي. في حين تتعارض مع نتائج دراسة (Eslami et al., 2016).

ثانياً: تحليل نتائج اختبار الفرض الثاني

توجد علاقة عكسية لجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي. ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض وتكوين معادلة كمية له من خلال إتباع الآتي:

١- التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط) لمتغيرات الفرض الثاني

لاختبار العلاقة الأحادية بين المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي السنوي) والمتغير المستقل (جودة المراجعة الخارجية)، تم إجراء تحليل الارتباط بين كل من حجم منشأة المراجعة، وطول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، ويوضح الجدول رقم (٨) علاقات الارتباط لمتغيرات الفرض الثاني، وذلك كما يلي:

جدول (٨) علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الثاني

جودة المراجعة الخارجية (AUDITQ)		المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
طول فترة الارتباط بين المنشأة والمراجع	حجم مكتب المراجعة		
AUDENGAG	AUDSIZE	Correlation	توقيت إصدار التقرير المالي السنوي RL
٠,٢٣١-	٠,١٦٤-	Sig.	
٠,٢٨١	٠,٤٤١		

\*\* تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (٠,٠١)

تشير قيم معامل الارتباط إلى قوة علاقة الارتباط، حيث يتضح وجود علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين كل من حجم منشأة المراجعة، وطول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي، حيث أن معامل الارتباط سالب، ومستوي المعنوية (sig.) أكبر من (٠,٠١).

ويخلص الباحث مما سبق، أنه في ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة فإنه كلما تحسنت جودة المراجعة من خلال الارتباط بمنشأة مراجعة من منشآت المراجعة الكبرى، واستقرت معه لفترة طويلة كلما قلت فترة إصدار التقرير المالي السنوي، وأسرعت منشآت المراجعة في إصدار التقرير المالي السنوي دون تأخر.

## ٢- تحليل الانحدار وصياغة النموذج الكمي للفرض الثاني

لقياس تأثير المتغيرات المستقلة (حجم منشأة المراجعة، وطول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة) على المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي السنوي)، استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى لتقدير معلومات نموذج الانحدار، ويعرض الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار وذلك كما يلي:

### جدول (٩) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الثاني

المتغير التابع: توقيت إصدار التقرير المالي السنوي RL							
الدالة	معامل (VIF)	Sig.	قيمة T	Beta	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة	
دال إحصائياً		٠,٠١٢	٢,٧١		١٤٨,٢٢	ثابت المعادلة	Constant
غير دال إحصائياً	١,٠٠٢	٠,٤٠٣	٠,٨٤-	٠,١٥٧-	٧,٢٠-	حجم منشأة المراجعة	AUDSIZE
غير دال إحصائياً	١,٠٠٢	٠,٢٠٨	١,٢٩-	٠,٢٣٩-	١٧,٨٨-	طول فترة الارتباط	AUDENGAG
معامل التحديد $R^2 = ٠,٧٨٠$					$R^2$	القيمة التفسيرية (قوة النموذج)	
قيمة (D-W) = ١,٩٤٣					D-W	قيمة (Durbin Watson Test)	
قيمة معامل (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من ١٠					VIF	اختبار (Multicol linearity Test)	

يتضح من الجدول رقم (٩) النتائج الآتية:

بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٧٨٠)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج جيدة، ويوصى الباحث أنه عند تعميم نتائج الدراسة فإنه يجب الأخذ في الاعتبار محددات العينة. كما بلغت قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة أقل من (١٠)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي، فالارتباط بينها ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، الأمر الذي يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير وتحديد تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. في حين بلغت قيمة (D-W) المحسوبة (١,٩٤٣)، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي وهو الذي يقترب من ٢ (١,٥-٢,٥)، ما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة تؤثر على صحة النتائج.

وبالتالي، توجد علاقة عكسية غير معنوية بين كل من حجم منشأة المراجعة، وطول فترة الارتباط بين الشركة ومنشأة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، حيث كانت إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) سالبة، وهذا، ما يؤكد صحة الفرض الثاني جزئياً. ويتفق ذلك مع نتائج دراستنا (Rusmin&Evans,2017; للبايدي، ٢٠١٩) والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة الخارجية وتوقيت إصدار التقرير المالي.

### ثالثاً: تحليل نتائج اختبار الفرض الثالث

توجد علاقة عكسية لكل من فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض وتكوين معادلة كمية له من خلال إتباع الأتي:

## ١- مصفوفة الارتباط (تحليل الارتباط) لمتغيرات الفرض الثالث

لاختبار العلاقة ما بين المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي) والمتغيران المستقلان (فعالية لجان المراجعة، وجودة المراجعة الخارجية)، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الرقابية تم إجراء مصفوفة الارتباط (Correlation matrix)، ويوضح الجدول رقم (١٠) علاقات الارتباط لمتغيرات الفرض الثالث، وذلك كما يلي:

جدول (١٠) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرض الثالث

AGE	LEV	ROA	FSIZ	AUDITQ	ACEFF	RL	Variable
						١	Correlation
						-	Sig.
					١	٠,٧٤٨-	Correlation
					-	٠,٠٠٠	Sig.
				١	٠,٠٢٧	٠,٢٥١-	lationCorre
				-	٠,٨٨٧	٠,١٨١	Sig.
			١	٠,٣٦٢	٠,٢٢٣	٠,٣٧٧-	Correlation
			-	٠,٠٤٩	٠,٢٣٧	٠,٠٤٠	Sig.
		١	٠,٠٨٤	٠,٢٢٥-	٠,١٦٤	٠,٢٠٥-	Correlation
		-	٠,٦٦٠	٠,٢٣٢	٠,٣٨٦	٠,٢٧٨	Sig.
	١	٠,٥٨٤	٠,٢٢٨	٠,٠٣٩	٠,٠٥٠	٠,٠٦٤-	Correlation
	-	٠,٠٠١	٠,٢٢٦	٠,٨٣٧	٠,٧٩١	٠,٧٣٦	Sig.
١	٠,٢٣٩-	٠,١٦٩-	٠,٢٢٠-	٠,١٧٣-	٠,٠٠٥	٠,١١٤-	Correlation
-	٠,٢٠٣	٠,٣٧١	٠,٢٤٣	٠,٣٦٠	٠,٩٧٨	٠,٥٤٩	Sig.

\*\* تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (٠,٠١).

\* تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

يتضح من الجدول رقم (١٠) وجود علاقة ارتباط عكسية بين كل من فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية وتوقيت إصدار التقرير المالي، حيث أن معامل الارتباط سالب. كما يوجد علاقة ارتباط عكسية بين كل من حجم الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة، وعمر الشركة، وتوقيت إصدار التقرير المالي، حيث أن معامل الارتباط لكل منهم سالب.

## ٢- تحليل الانحدار وصياغة النموذج الكمي للفرض الثالث

لقياس التأثير المتعدد للمتغيرات المستقلة (فعالية لجان المراجعة، وجودة المراجعة الخارجية) بالإضافة إلى بعض المتغيرات الرقابية على المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي) يعرض الجدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد وذلك كما يلي:

جدول (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الفرض الثالث

المتغير التابع : توقيت إصدار التقرير المالي السنوي RL							
الدالة	معامل (VIF)	مستوى المعنوية	قيمة T	Beta	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة	
		٠,٠٠٠	٥,٥٤		٢٢٣,٤٢	ثابت المعادلة	Constant
	١,٠٩٤	٠,٠٠٠	٥,٥٥-	٠,٦٦-	٤٩,٢٨-	فعالية لجنة المراجعة	ACEFF
	١,٢٩٥	٠,٠٠٥	١,٩٩-	٠,٢٦-	٢٠,٧٩-	جودة المراجعة الخارجية	AUDITQ
	١,٣٠١	٠,١٦٨	١,٤٢-	٠,١٨-	٢,٧٣-	حجم الشركة	FSIZE
	١,٧٥١	٠,١٢٨	١,٥٨-	٠,٢٣-	٠,٣٢٦-	ربحية الشركة	ROA
	١,٦٦٩	٠,٤٥٩	٠,٧٥	٠,١١	٧,٦٢	مديونية الشركة	LEV
	١,١٢٣	٠,٠٩٦	١,٧٣-	٠,٢١-	٠,٦١-	عمر الشركة	AGE
					$R^2$	القيمة التفسيرية (قوة النموذج)	
					معامل التحديد $R^2 = ٠,٦٩٨$		
					ANOVA	المعنوية الكلية للنموذج	
					مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠,٠٠٠		

أثر لجان المراجعة وجودة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي

المتغير التابع : توقيت إصدار التقرير المالي السنوي RL						
المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	Beta	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل (VIF)	الدلالة
قيمة (Durbin Watson Test)	D-W		قيمة $(D-W) = 1,752$			
اختبار (Multicol linearity Test)	VIF		قيمة معامل (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من ١٠			

يتضح من الجدول رقم (١١) النتائج الآتية:

قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (٠,٦٩٨)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج جيدة، ويوصى الباحث أنه عند تعميم نتائج الدراسة فإنه يجب الأخذ في الإعتبار محددات العينة. والمعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم فيمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، حيث بلغت مستوى المعنوية (٠,٠٠٠)، مما يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة. كما أن قيم (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة أقل من (١٠)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي فالارتباط بينها ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، الأمر الذي يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير وتحديد تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. كما أن قيمة (D-W) المحسوبة بلغت (١,٧٥٢)، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي وهو الذي يقترن من (١,٥ - ٢,٥)، بما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة تؤثر على صحة النتائج.

بالتالي، توجد علاقة تأثير عكسية ومعنوية لكل من فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي، حيث كانت إشارة معاملات الانحدار ( $\beta$ ) سالبة ومستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥). وهو ما يؤيد صحة الفرض الثالث. ويتفق هذا، مع نتائج دراستنا (سليم، ٢٠١٩؛ Sultana et al., 2015). وتفسير ذلك، أن فعالية لجنة المراجعة والمتمثلة في مجموعة من الخصائص التي تمكن أعضائها من ممارسة عملها بكفاءة وفعالية إلى جانب الخصائص المميزة لجودة المراجعة الخارجية، تُسهم بفعالية في تحسين التوقيت المناسب لإصدار التقرير المالي بمنشآت الأعمال المصرية.

كما توجد علاقة عكسية بين كل من حجم الشركة، وربحية الشركة، وعُمر الشركة على توقيت إصدار التقرير المالي، حيث كانت إشارة معاملات الانحدار ( $\beta$ ) سالبة. ويتفق ذلك، مع ما توصلت إليه نتائج دراستنا (فارس، ٢٠١٩؛ Gulec, 2017). وأيضاً يوجد علاقة تأثير موجبة غير معنوية بين مديونية الشركة على توقيت إصدار التقرير المالي، حيث كانت إشارة معاملات الانحدار ( $\beta$ ) موجبة ومستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥). ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه نتائج دراستنا (فارس، ٢٠١٩؛ Gulec, 2017) في حين تتعارض، مع نتائج دراسة (اللبايبدي، ٢٠١٩).

#### ٧- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

##### ٧-١ النتائج: تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- يوجد أهمية بالغة لتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي لما له من تأثير في عملية اتخاذ القرارات، ومساعدة مستخدمي التقارير المالية من اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، فكلما كان هناك تأخر في نشر التقرير المالي أصبحت المعلومات أقل تأثيراً وفائدة في عملية اتخاذ القرار.
- تُعد لجان المراجعة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والمراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة. حيث تمتاز بكون أعضائها من الأعضاء غير التنفيذيين والمتمتعين بخبرة كافية في المجال المالي والمحاسبي، إضافة إلى توافر مهام وصلاحيات تضمن القيام بعملها بكفاءة، بما قد يؤدي إلى تعزيز جودة التقرير المالي وتوافره في التوقيت المناسب.
- أن جودة المراجعة الخارجية تُسهم في إنتاج معلومات موثوق فيها وذات معنى لمتخذي القرار، كما أن لجودة المراجعة دور في ملاءمة المعلومات المحاسبية وذلك بتحقيق خاصية التوقيت المناسب لإصدار التقرير المالي السنوي.
- أن فعالية لجنة المراجعة والمتمثلة في مجموعة من الخصائص التي تمكن أعضائها من ممارسة عملها بكفاءة وفعالية إلى جانب الخصائص المميزة لجودة المراجعة الخارجية، تُسهم بفعالية في تحسين التوقيت المناسب لإصدار التقرير المالي بمنشآت الأعمال.

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية ومعنوية لفعالية لجان المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي.
  - أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية لجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي.
  - أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية ومعنوية لفعالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي.
  - أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية بين كل من حجم الشركة، وربحية الشركة، وعُمر الشركة على توقيت إصدار التقرير المالي، أيضًا يوجد علاقة تأثير موجبة غير معنوية بين مديونية الشركة على توقيت إصدار التقرير المالي.
- ٢-٧ التوصيات:**

- حث الشركات التي تتأخر في نشر التقرير المالي الالتزام بالمدة المنصوص عليها في التشريعات والقوانين، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بحق الشركات المخالفة للأنظمة والتعليمات المتعلقة بالإفصاح.
- حث منشآت المراجعة الخارجية على الالتزام بالمدة المحددة للمراجعة، حيث يؤدي التأخر في المراجعة للقوائم المالية لمنشآت الأعمال إلى تأخر في نشر التقرير المالي لتلك المنشآت، بما قد يؤدي إلى فقدان الفائدة من المعلومات المحاسبية.
- ضرورة إلزام الشركات بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات والتي من شأنها تحقيق المصلحة العامة لجميع الأطراف.
- تفعيل الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية للتحقق من مدى التزام الشركات بتشكيل لجان مراجعة فعالة، ومراعاة توفير الخصائص المطلوبة لزيادة فعاليتها، والإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية للشركات دوريًا، لما لذلك من تأثير إيجابي في تقييم أداء المنشآت.
- توجيه اهتمام وتنمية وعي إدارات شركات المساهمة المصرية، على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة التي تضمن تقادي أو الحد من تأخر نشر التقرير المالي السنوي، وذلك لتحقيق العدالة والشفافية وحماية المستثمر من المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة عدم نشر التقارير المالية في الوقت المحدد.

**٣-٧ التوجهات البحثية المستقبلية :** يوصي الباحث بإجراء العديد من الدراسة ذات الأهتمام بتوقيت إصدار التقرير المالي كما يلي:

- قياس أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على توقيت إصدار التقرير المالي.
- قياس أثر التكامل بين عمل المراجع الخارجي والمراجع الداخلي على توقيت إصدار التقارير المالية.
- قياس أثر توقيت إصدار التقرير المالي على حجم التداول وأسعار الأسهم.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

١. الزبيدي، بتول عبد العزيز سليمان، (٢٠١٨)، "العلاقة بين لجان المراجعة وتوقيت التقارير المالية السنوية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
٢. اللبابيدي، سلام مسلم، (٢٠١٩)، "أثر جودة التدقيق على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية: دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
٣. الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٦)، الدليل المصري لحوكمة الشركات"، مركز المديرين المصري، الإصدار الثالث، أغسطس ٢٠١٦.
٤. سليم، أيمن عطوة عزازي، (٢٠١٩)، "مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٣)، العدد (١)، أبريل، صص (٢٨٩-٣٣٣).
٥. فارس، إياد جمال، (٢٠١٩)، "العوامل المؤثرة على توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عُمان للأوراق المالية: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد (٢)، العدد (٨)، صص (٢٥-٥٦).

٦. مطاوع، أحمد كمال، (٢٠١٩)، "أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٢)، ص ص (٩٨٤-١٠٣٩).

### ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abullah, M, Mardijuwono, A. & Habiburrochman, H., (2019), "The Effect of Company Characteristics and Auditor Characteristics to Audit Report Lag", *Asian Journal of Accounting Research*, Vol. 4, No. 1. 129–144
2. Ahmed, M.(2016)."Effects of Board Size Board Committees Characteristics and Audit Quality on Audit Report Lags. *The European Proceedings of Social and Behavioral Sciences*, 6, 159–164.
3. AlBhoor, A & Khamees, B., (2016), "Audit Report Lag, Audit Tenure and Auditor Industry Specialization; Empirical Evidence from Jordan", *Journal of Business Administration*, Vol. 12, No. 2, 459–47
4. AIDaoud, K., Ismail, K., Nor,K., & Lode, N. (2015). "The Impact of Internal Corporate Governance on the Timeliness of Financial Reports of Jordanian Firms: Evidence using Audit and Management Report Lags". *Mediterranean Journal of Social Sciences*. 6. 10.5901/mjss.2015.v6n1p.430
5. Alsmady, A.(2018),"The Effect of Board of Directors' Characteristics and Ownership Type on the Timeliness of Financial Reports. *International Journal of Business and Management*, 13(6), 276.
6. Al-Tahat,S.(2015),"Timeliness of Audit Financial Reports of Jordanian Listed Companies", *International Journal of management*, Vol.3.39–47.
7. Ashtiani.,R, Oskou, V., &Takor, R.,(2016),"Audit Quality and Earning Management in Tehran Stock Exchange Listed Companies ", International *Journal of Academic Research in accounting*, Finance and management Sciences,6(1), 142–149.
8. Bagulaidah, G., Aljaaidi, J&Moayaz, E,(2017),"The Relationship of Audit Report Delay, Auditor Competency, Audit Committee Size and Meeting With Respect to Financial Performance Among Listed Companies In Sultanate of Oman", *Journal of Al Quds Open University For Administrative and Economic Research*,(2),(8).
9. Buallay, A.(2018)."Audit committee characteristics: an empirical investigation of the contribution to intellectual capital efficiency". *Measuring Business Excellence*, 22(2), 183–200.
10. Chang, H. & Yong, S.(2015)"The Effect of Audit Report Lag and Management Discretionary Report Lag on Analyst Forecasts: Evidence from Korea", *Investment Management and Financial Innovations*, Vol. 12, No.1, pp. (318–328).
11. Christensen, B. E., Omer, T. C., Shelley, M. K., & Wong, P. A.(2018). "Affiliated Former Partners on the Audit Committee: Influence on the Auditor–Client Relationship and Audit Quality". Auditing: *A Journal of Practice and Theory*.
12. DeAngelo, L.,(1981),"Auditor Size and Audit Quality", *Journal of Accounting and Economics*, vol. 3, no. 3. 183–199.
13. Dibia, N. & Onwuchekwa, J.(2013), "An Examination of the Audit Report Lag of Companies Quoted in The Nigeria Stock Exchange", *International Journal of Business and Social Research*, Vol. 3, No. 9, 8–16.
14. FASB (1980),"Conceptual framework for financial reporting", London. Available at: <http://eifrs.iasb.org/eifrs/bnstandards/en/framework.pd>
15. Gulec,O.(2017),"Timeliness of Corporate Reporting in Developing Economies: Evidence from Turkey", *Accounting and Management Information Systems*, Vol(16),No(3), 219–239.
16. Hadar, P., & Mishra, L.,(2019),"Timelines of Financial Reporting and Corporate Governance: A Study of Indian Pharmaceutical Industries", *Amity Journal of Corporate Governance*. Vol, 1, No 2, 22–39.
17. Hassan, Y (2016)," Determinants of audit report lag: Evidence from Palestine. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6(1), 13–32.

18. IASB (2018), "The Conceptual Framework for Financial Reporting", IFRS Foundation, **Available at: <http://www.masb.org.my/pdf.php?pdf=BV2018>**
19. Jihene, F., & Moez, D., (2019), "The Moderating Effect of Audit Quality on CEO Compensation and Tax Avoidance: Evidence from Tunisian Context ", ***International Journal of Economics and Financial Issues* | Vol 9, 131-139.** available at <http://www.econjournals.com>
20. Khoufi, N. & Khoufi, W. (2018), "An Empirical Examination of the Determinants of Audit Report Delay in France", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 33, No. 8/9. 700- 714.
21. Koutoupis, A. & Bekiaris, M. (2019). "Audit Committees impact on Company Performance: The Greek & Italian Experience", ***International Journal of Auditing and Accounting Studies* 1 (1), 1-12.**
22. Okolie, A. & Izedonmi, F. (2016), "The Impact of Audit Quality on the Share Prices of Quoted Companies in Nigeria", ***Research Journal of Finance and Accounting***, Vol.(5), No.(8), 150-166.
23. Orjinta, H. & Evelyn, I. (2018). "Effect of audit committee characteristics on performance of non-financial firms: evidence from a recessed economy", ***International Journal of Innovation and Applied Studies***, Vol.(24) No.1289-298.
24. Oroud, Y. (2019). "The Effect of Audit Committee Characteristics on the Profitability: Panel Data Evidence. ***International Journal of Economics and Finance***; Vol. 11, No. 4.
25. Rusmin, R., & Evans, J. (2017), "Audit Quality and Audit Report Lag: Case of Indonesian Listed Companies. ***Asian Review of Accounting***, Vol.(25) No.(2), 191-210.
26. Salehi, M. & Tahervafaei, M. (2018). "The effect of characteristics of audit committee and board on corporate profitability in Iran". ***Journal of Economic and Administrative Sciences***, Vol. 34 No. 1, 2018:71-88.
27. Salehi, M., (2018), "The Relation Between Corporate Governance Mechanisms, Executive Compensation and Audit Fees Evidence from Iran", ***Management Research Review***, Vol.(4)1, 939-967.
28. Sultana, N. Singh, H & Zahn, J. (2015), "Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag", ***International Journal of Auditing , Audit***, Vol(19), No(2), 72-87.
29. Viet, H., Hung, D., & Thanh, N., (2018), "The Study of Factors Affecting the Timeliness of Financial Reports: the Experiments on Listed Companies in Vietnam". ***Asian Economic and Financial Review***, Vol(8), No(2), 294-307.
30. Zalailah, S, Baatwah, S. & Ahmad, N., (2017), "Audit Committee Financial Expertise and Audit Report Lag: Malaysia Further Insight", ***Asian Journal of Accounting and Governance***, VOL(8), No(5), 137-150.
31. Zraiq M., Fadzil F., (2018) "The Impact of Audit Committee Characteristics on Firm Performance": Evidence from Jordan. ***Sch J Appl Sci Res***. Vol: 1, Issu: 5 ,39-42.